



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

رؤية الله
بين التنزيه والتشبيه

مؤسسه تحقیقات

و نشر معارف اهل بیت (ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رؤيه الله بين التنزيه والتشبيه

كاتب:

موسسه تحقيقات و نشر معارف اهل البيت عليهم السلام

نشرت فى الطباعة:

موسسه تحقيقات و نشر معارف اهل البيت عليهم السلام

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|----|--|
| ٥ | الفهرس |
| ٦ | روية الله بين التنزيه والتشبيه |
| ٦ | اشارة |
| ٦ | مقدمة |
| ٦ | الاتجاهات والآراء في مسألة الرؤية |
| ٧ | منهج البحث |
| ٨ | ادلة الاتجاه الأول القائل بالتجسيم والرؤية |
| ١٠ | ادلة الاتجاه الثانى القائل بالرؤية بلا كيفية |
| ١٠ | اشاره |
| ١١ | المرحلة ٠١ |
| ١٤ | المرحلة ٠٢ |
| ١٦ | عوامل ظهور القول بالرؤية |
| ٢١ | خلاصة البحث |
| ٢١ | پاورقى |
| ٢٣ | تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية |

روية الله بين التنزيه والتشبيه

إشارة

عنوان: روية الله بين التنزيه والتشبيه
موسسه تحقيقات و نشر معارف اهل البيت (ع)

مقدمة

البحث مستلّ وبنحو ملفق من كتاب رؤية الله لآية الله الشيخ جعفر السبحاني، وكتاب كلمه في الرؤية للعلامة السيد عبدالحسين شرف الدين، وكتاب الملل والنحل للشيخ السبحاني وكتاب العقائد الإسلامية ج ٢. تعتبر مسألة رؤية الله من المسائل الكلامية المهمة التي حظيت بنطاق واسع من البحث والتحقيق والأخذ والرد بين المسلمين منذ الصدر الأول للإسلام وحتى الآن، وذلك لما لها من مدخلية كبيرة في أصل قضية التوحيد من جهة، وإلحاح العقل في استيضاحها من جهة ثانية، ولعل أهميتها في هاتين الجهتين جعلها عرضة للتأثر السلبي بالتراث اليهودي من جهة، والمشارب الفلسفية من جهة ثانية، بحثاً عن أسباب إضافية تستكمل بها حاجتها الى الاشباع الكافي. وهذه الدراسة عبارة عن محاولة لتسليط الأضواء على هذه المسألة، ورائدنا فيها هو البحث عن الحقيقة التي يثبتها العقل ويدلّل عليها النقل. وقبل أن ندخل في صميم البحث، لابد لنا من التنويه بأن مسألة الرؤية تتداخل مع مسألة التجسيم تداخلاً صميمياً، وليس بإمكاننا الفصل بين المسألتين، ولذا فدراستنا هذه تتناولهما معاً في آن واحد، لأجل التلازم القائم بينهما الذي يجعل البحث في أيّ منهما بحثاً فيهما معاً، وإن كان العنوان مقتصراً على واحد منهما فقط.

الاتجاهات والآراء في مسألة الرؤية

لقد تشتتت الآراء والاتجاهات في هذه المسألة حتى بلغت حد الإفراط، بحيث إنك حينما تطالع كتاب مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري تجده يعرض في هذه المسألة تسعة عشر رأياً. فقد كتب يقول: «واختلفوا في رؤية الباري بالأبصار على تسع عشرة مقالة؛ فقال قائلون: يجوز أن نرى الله بالأبصار في الدنيا ولنسنا نكر أن يكون بعض من نلقاه في الطرقات. وأجاز عليه بعضهم الحلول في الأجسام، وأصحاب الحلول إذا رأوا إنساناً يستحسنونه لم يدروا لعل إلههم فيه. وأجاز كثير ممن أجاز رؤيته في الدنيا، مصافحته وملامسته ومزاورته إياهم، وقالوا إن المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا أرادوا ذلك، حُكي ذلك عن بعض أصحاب مضر وكهمس. وحكى عن أصحاب «عبدالواحد بن زيد» أنهم كانوا يقولون: إن الله سبحانه يرى على قدر الأعمال فمن كان عمله أفضل رآه أحسن. وقد قال قائلون: إننا نرى الله في الدنيا في النوم فأما في اليقظة فلا. ورؤى عن رقبه بن مصقلة أنه قال: رأيت رب العزة في النوم فقال: لأكرم من مثواه - يعنى سليمان التيمي - صلى الفجر بطهر العشاء أربعين سنة. وامتنع كثير من القول إنه يرى في الدنيا ومن سائر ما أطلقوه، وقالوا: إنه يرى في الآخرة. واختلفوا أيضاً في ضرب آخر، فقال قائلون: نرى جسماً محدوداً مقابلاً لنا في مكان دون مكان. وقال زهير الأثرى: ذات الله عز وجل في كل مكان وهو مستو على عرشه ونحن نراه في الآخرة على عرشه بلا كيف، وكان يقول: إن الله يجيء يوم القيامة الى مكان لم يكن خالياً منه، وأنه ينزل الى السماء الدنيا ولم تكن خالية منه. واختلفوا في رؤية الله عز وجل بالأبصار هل هي إدراك له بالأبصار أم لا؟ فقال قائلون: هي إدراك له بالأبصار وهو يُدرك بالأبصار. وقال قائلون: يرى الله سبحانه بالأبصار ولا يُدرك بالأبصار. واختلفوا في ضرب آخر: فقال قائلون: نرى الله جبهة ومعابنه، وقال قائلون: لا نرى الله جبهة ولا معابنه. ومنهم من يقول: أحّدق إليه إذا رأيت، ومنهم من يقول: لا يجوز التحديق إليه. وقال قائلون منهم ضرار وحفص الفرد: إن الله لا

يُرى بالأبصار، ولكن يخلق لنا يوم القيامة حاسةً سادسةً غير حواسنا هذه فنذكره بها، ونذكر ما هو بتلك الحاسة. وقالت البكرية: إن الله يخلق صورة يوم القيامة يُرى فيها ويكلم خلقه منها. وقال الحسين النجار: إنه يجوز أن يحول الله العين إلى القلب، ويجعل لها قوة العلم فيعلم بها ويكون ذلك العلم رؤيةً له، أى علماً له. وأجمعت المعتزلة على أن الله لا يُرى بالأبصار واختلفت هل يرى بالقلوب؟ فقال أبو الهذيل وأكثر المعتزلة: إن الله يرى بقلوبنا بمعنى إننا نعلمه بها، وأنكر ذلك الفوطى وعباد. وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية: إن الله لا يُرى بالأبصار في الدنيا والآخرة، ولا يجوز ذلك عليه. واختلفوا في الرؤية لله بالأبصار - هل يجوز أن تكون أو هي كائنه لا محال - على مقالتين: فقال قائلون: يجوز أن يُرى الله سبحانه في الآخرة بالأبصار وقال (؟) نقول: إنه بتاتاً وقال (؟) نقول: إنه يرى بالأبصار. وقال قائلون: نقول بالأخبار المروية وبما في القرآن أنه يُرى بالأبصار في الآخرة، بتاتاً يراه المؤمنون. وكل المجسمة إلاً نفرأً يسيراً يقول بإثبات الرؤية، وقد يُثبت الرؤية من لا يقول بالتجسيم» [١]. هذا ما قاله أبو الحسن الأشعري، ولكننا يمكننا أن نرجع بعض الآراء إلى بعض ونختصرها جميعاً في ثلاثة اتجاهات أساسية هي: ١ - اتجاه يقول بإمكان الرؤية الحسية في الدنيا والآخرة، وهؤلاء هم المجسمة الذين جعلوا الله سبحانه وتعالى على صفة سائر مخلوقاته من حيث الجسمية، فلما جعلوه جسماً كسائر الأجسام كان من الطبيعي أن يؤمنوا برؤيته كما يحصل ذلك لأي جسم آخر بلا فرق بين الدنيا والآخرة. ٢ - واتجاه آخر حاول التوسط فمنع الرؤية في الدنيا وأجازها في الآخرة مع نفي الكيفية، وهو رأى الجمهور المتمثل بأهل السنة والجماعة من أتباع المذاهب الأربعة الذين حاولوا التخلص من التجسيم مع الاحتفاظ بالرؤية بهذه الكيفية. ٣ - واتجاه ثالث آمن باستحالة الرؤية في الدنيا والآخرة، وهو ما عليه المعتزلة والإمامية وآخرون. فالأول تجسيم محض، والثالث تنزيه محض، والثاني متوسط بينهما حاول أن يأخذ من كل طرف طرفاً. ولا بد من التذكير هنا بأن البحث كل البحث يقع في الرؤية البصرية، أما ما يتحدث عنه الوالهيون بحب الله سبحانه وتعالى من الرؤية القلبية الوجدانية فخارج عن محل البحث، كقول الإمام علي (عليه السلام): «ما رأيت شيئاً إلاً ورأيت الله قبله ومعه وفيه وبعده» [٢]، أو قول الإمام الحسين (عليه السلام): في دعاء عرفه: «عميت عين لا تراك عليها رقيباً» [٣].

منهج البحث

وقبل أن نخوض في المسألة واتجاهاتها الثلاثة لابد لنا من التذكير بنقطة مهمة وهي أن طريق النفي والإثبات في هذه المسألة منحصر بالعقل، وليس للنصوص الشرعية إلاً دور الكشف عن حكم العقل فيها، لبداهة أن حجية النصوص الشرعية لا تتم إلاً بعد اثبات أصل التوحيد والمسائل المتعلقة به، ولو جعلنا النصوص الشرعية هي الحجة في المسائل التوحيدية للزم من ذلك الدور، ولتوقفت حجية النصوص الشرعية على نفسها وهو باطل، ولافتقرت إلى دليل يثبتها، ولتعطلت بذلك حجيتها، ولم يعد بوسعنا اثبات أى شيء بها، ولا تكون حينئذ حجة لا في مسألة شرعية ولا عقائدية. نعم، إذا أجاز العقل صفة معينة في مرحلة الثبوت ولم يدل على اتصاف أو عدم اتصاف التوحيد بها في عالم الإثبات احتجنا إلى الشرع في اثباتها أو نفيها عن الله سبحانه وتعالى، وهذا أتماً يصح في مرحلة الإثبات بعد اجازة العقل في مرحلة الثبوت، وفيما عدا ذلك تناقش أدلة السمع بما هي كاشفة عن حكم العقل ومتطابقة معه ومشيئة إليه، وإذا وجد ظاهر من ظواهر الكتاب والسنة يتقاطع مع دليل عقلي قطعي في مسألة توحيدية فاللازم حينئذ تأويل هذا الظهور بنحو يرفع التقاطع بينهما، وهذا التأويل لا يعنى التصرف الكيفي في معانى الكتاب والسنة، وإنما يعنى البحث عن المعنى الصحيح بالطريقة التي أمرنا القرآن الكريم أن نبحث بها عن معانيه التي يقصدها هو. وذلك في قوله تعالى: (هو الذى أنزل عليك الكتاب فيه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلاً الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به، كل من عند ربنا وما يذكر إلاً أولوا الألباب) [٤]. فهناك تأويل كفى مرفوض، وآخر منهجى يسير طبق ضوابط معينة هدفه منع التصرف الكيفي بظواهر القرآن وأتباع الطريقة القرآنية في التوصل إلى المعانى التي يقصدها. ومن هنا يمكننا أن نناقش القاضى عبدالجبار فى قوله: «ويمكن أن نستدل على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعاً، لأن صحة

السمع لا تقف عليها، وكل مسألة لا تقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها بالسمع ممكن ولهذا جَوَزنا الاستدلال بالسمع على كونه حياً لما لم تقف صحة السمع عليها، يبين ذلك أن أحدنا يمكنه أن يعلم أن للعالم صانعاً حكيماً وإن لم يخطر بباله أنه هل يرى أم لا؟» [5]. فإنَّ المعيار في المسألة ليس عدم خطور الرؤية في الذهن لدى الاعتقاد بوجود صانع للعالم، فإنَّ الذهن لدى انشغاله بجهة معينة قد ينصرف عن جهة أخرى ملازمة لها، ومثل هذا الانصراف لا يكون دليلاً على عدم تلازم الجهتين، إنما الدليل يظهر حينما يلتفت العقل الى الجهة الثانية، ويصدر حكمه بالتلازم وعدم التلازم مع الجهة الأولى، ولو فرضنا أن العقل حكم بتلازم الألوهية مع عدم الرؤية وتلازم الجسمية والرؤية مع الممكنات المادية، في مثل هذه الحالة يكون ذلك التلازم العقلي هو الدليل في اثبات عدم جواز رؤية الله، وتكون أدلة السمع مؤيدة ومؤكدة له وكاشفة عنه، وليست دليلاً مستقلاً عنه ولوفرض وجود ظهورات سمعية معارضة فسوف تعتبر من جملة متشابهات القرآن والسنة التي يجب ارجاعها الى المحكمات، طبقاً لمفروض القرآن الكريم. وحينئذ، إذا اعتقد الإنسان بالصانع الحكيم والتفت الى عدم جواز رؤيته عقلاً، أصبحت صحة السمع متوقفة على مسألة الرؤية، ولم يعد بالإمكان الاستدلال على الرؤية بالسمع والأدلة السمعية من الكتاب والسنة بنحو مستقل عن العقل وحكمه بعدم جواز الرؤية.

أدلة الاتجاه الأول القائل بالتجسيم والرؤية

وأصحاب هذا الاتجاه هم المجسمة القائلون بأنَّ الله سبحانه وتعالى جسم كسائر الأجسام قابل للرؤية والمشاهدة في الدنيا والآخرة، مع التشبيه والتكييف، وليس بين أيدينا الآن مصادر محايدة تذكر أصحاب هذا الاتجاه وتراثهم الفكري، وإنما هناك نقولات وذكر لبعض أسمائهم في مصادر غيرهم، كما مرَّ في كلام الأشعري عن مضر و كهمس. والظاهر أنَّ هذا الاتجاه قد اندحر بصورة مبكرة بعدما اتضح بطلانه ومخالفته الصريحة للعقل والوجدان والكتاب والسنة، وقد بلغ بالبحر حدًّا بحيث أصبح أصحاب الاتجاه الثالث القائل بالتنزيه يرمى أصحاب الاتجاه الثاني بالتجسيم والتشبيه، وإن كان هؤلاء يعدّون أنفسهم من أهل التنزيه ويعلمون براءتهم من التجسيم ويقولون بنفى الكيفية عن الله سبحانه وتعالى. فنجد في بعض المؤلفات أسماء أشخاص ينسبون الى التجسيم، وحينما تطالع آراءهم تجدهم يقولون بنفى الكيفية ويعتبرون ذلك كافياً لنفى التجسيم عنهم والحقهم بالتنزيه، بينما يصر أهل التنزيه على ادراجهم في قائمة المجسمة اعتقاداً منهم بأنَّ نفي الكيفية لا يكفي في نفي التجسيم كما سنرى ذلك تفصيلاً فيما بعد. ولم أعر على مصدر يبين أدلة الاتجاه الأول فيما ذهب إليه من القول بالتجسيم الصريح سوى وجوه ذكرها الباقلائي المتوفى سنة (٤٠٣ هـ) في كتابه تهديد الأوائل وتلخيص الدلائل، دون أن يذكر مصدرها، بصيغة إن قالوا قلنا، أو قيل لهم، ولا نعلم هل أنها مذكورة في تراثهم فعلاً وقد عثر عليها ونقلها عنهم، أم أنها وجوه افتراضية ذكرها لنقض كل المداخل المحتملة لاثبات الجسمية؟ فقد كتب يقول: «إن قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه جسماً؟ قيل له: لما قدّمناه من قبل وهو أن حقيقة الجسم أنه مؤلف مجتمع، بدليل قولهم: رجل جسيم وزيد أجسم من عمر، وعلماً بأنهم يقصرون هذه المبالغ على ضرب من ضروب التأليف في جهة العرض والطول ولا يوقعونها بزيادة شيء من صفات الجسم سوى التأليف، فلما لم يجوز أن يكون القديم مجتمعاً مؤتلفاً وكان شيئاً واحداً ثبت أنه تعالى ليس بجسم. فإن قالوا: من أين استحال أن يكون القديم مجتمعاً مؤتلفاً؟ قيل لهم: من وجوه: أحدها: أن ذلك لو جاز عليه لوجب أن يكون ذا حيز وشغل في الوجود، وأن يستحيل أن يماس كلّ بعض من أبعاضه وجزء من أجزائه غير ما ماسه من الأبعاض وأجزاء الجواهر أيضاً من جهة ما هما متماسان، لأن الشيء المماس لغيره لا يجوز أن يماسه ويماس غيره من جهة واحدة وليس يقع هذا التماس من المماس إلاّ للتحيّز والشغل، ألا ترى أن العرض الموجود بالمكان إذا لم يكن له حيز وشغل لم يمنع وجوده من وجود غيره من الأعراض في موضعه؟ وإذا ثبت ذلك، وجب أن تكون سائر الأبعاض المجتمعة ذا حيز وشغل، وما هذه سبيله فلا بد أن يكون حاملاً للأعراض ومن جنس الجواهر والأجسام، فلما لم يجوز أن يكون القديم سبحانه من جنس شيء من المخلوقات، لأنه لو كان كذلك لسد مسدّ المخلوق وناب منابه واستحق من الوصف لنفسه ما يستحقه ما هو مثله لنفسه، فلما لم يجب أن يكون القديم سبحانه مُحدثاً والمحدث

قديمًا ثبت أنه لا يجوز أن يكون القديم سبحانه مؤتلفًا مجتمعًا. ويدلّ على ذلك أيضاً أنه لو كان القديم سبحانه ذا أبعاد مجتمعة لوجب أن تكون أبعاضه قائمة بأنفسها ومحتملة للصفات ولم يخل كل بعض منها من أن يكون عالماً قادراً حياً أو غير حي ولا عالم ولا قادر، فإن كان واحداً منها فقط هو الحي العالم القادر دون سائرهما ووجب أن يكون ذلك البعض منه هو الإله المعبود المستوجب للشكر دون غيره، وهذا يوجب أن تكون العبادة والشكر واجبين لبعض القديم دون جميعه، وهذا كفر من قول الأئمة كافة، وإن كانت سائر أبعاضه عالمة حية قادرة ووجب جواز تفرد كل شيء منها بفعل غير فعل صاحبه، وأن يكون كل واحد منها إلهاً لما فعله دون غيره، وهذا يوجب أن يكون الإله أكثر من اثنين وثلاثة على ما تذهب إليه النصارى، وذلك خروج عن قول الأئمة وكل أئمة أيضاً على أن ذلك لو كان كذلك لجاز أن تتمايز هذه الأبعاد ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه، فكانت لا تخلو عند الخلاف والتمايز من أن يتم مرادها أو لا- يتم بأسرها أو يتم بعضه دون بعض، وذلك يوجب إلحاق العجز بسائر الأبعاد أو بعضها والحكم لها بسائر الحدوث على ما بيناه في الدلالة على إثبات الواحد، وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدثاً ولا شيء منه، فوجب استحالة كونه مؤتلفاً. فإن قالوا: فكذلك فجوزوا تمايز أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرف كل شيء منها بقدره وإرادته غير إرادته صاحبه، قيل له: لا يجب ذلك ولا يجوز أيضاً تمايز الحيين المحدثين المتصرفين بإرادتين وإن كانا متباينين، لقيام الدليل على أنه لا يجوز أن يكون محلّ فعل المحدثين واحداً، واستحالة تعدى فعل كل واحد منهما لمحل قدرته، والتمايز بالفعلين لا يصح حتى يكون محلّهما واحداً، فلم يجب ما سألتكم عنه. فإن قالوا: ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسماً لا كالأجسام، كما أنه عندكم شيء لا- كالأشياء؟ قيل له: لأن قولنا «شيء» لم يبيّن لجنس دون جنس ولا لإفادة التأليف، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلف، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنى تسميته بأنه شيء، وقولنا «جسم» موضوع في اللغة للمؤلف دون ما ليس بمؤلف، كما أن قولنا: «إنسان» و«محدث» اسم لما وجد عن عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها، فكما لم يجز أن تُثبت القديم سبحانه محدثاً لا- كالمحدثات وإنساناً لا- كالناس قياساً على أنه شيء لا كالأشياء، لم يجز أن تثبته جسماً لا كالأجسام، لأنه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته. فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً وإن لم يكن بحقيقته ما وُضع له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم: أنكرنا ذلك، لأن هذه التسمية لو ثبتت لم تثبت له إلاً شرعاً، لأن العقل لا يقتضيها بل ينفىها إن لم يكن القديم سبحانه مؤتلفاً، وليس في شيء من دلائل السمع من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة وما يُستخرج من ذلك ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على جوازها أيضاً، فبطل ما قلتموه. فإن قالوا: ولم منعتم من جواز ذلك وإن لم توجبه؟ قيل له: أما العقل فلا يمنع ولا يُحرّم ولا يُحيل إيقاع هذه التسمية عليه تعالى وإن أحال معناها في اللسان، وإنما تحرم تسميته بهذا الاسم وبغيره مما ليس بأسمائه لأجل حظر السمع لذلك، لأن الأئمة مُجمعة على حظر تسميته عاقلاً- وفطناً وإن كان بمعنى من يستحق هذه التسمية، لأنه عالم وليس العقل والحفظ والفظنة والدراية شيئاً أكثر من العلم، وإجازة وصفه وتسميته بأنه نور وأنه ماكر ومستهزئ وساخر من جهة السمع وإن كان العقل يمنع من معاني هذه الأسماء فيه، فدل ذلك على أن المراعى في تسميته ماورد به الشرع والإذن دون غيره، وفي الجملة فإن الكلام إنما هو في المعنى دون الاسم فلا- طائل في التعلل والتعلق بالكلام في الأسماء. فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون جسماً على معنى أنه قائم بنفسه، أو بمعنى أنه شيء، أو بمعنى أنه حامل للصفات، أو بمعنى أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به؟ قيل له: لا ننكر أن يكون الباري سبحانه حاصلاً على جميع هذه الأحكام والأوصاف، وإنما ننكر تسميتكم لمن حصلت له بأنه جسم، وإن لم يكن مؤتلفاً، فهذا عندنا خطأ في التسمية دون المعنى، لأن معنى الجسم أنه المؤلف على ما بيناه، ومعنى الشيء أنه الثابت الموجود، وقد يكون جسماً إذا كان مؤتلفاً ويكون جوهراً إذا كان جزءاً منفرداً، ويكون عرضاً إذا كان مما يقوم بالجوهر، ومعنى القائم بنفسه هو أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به، ومعنى ذلك أنه مما يصح له الوجود وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً ويصح وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواه إذا كان قديماً، وليس هذا من معنى قولنا «جسم» و«مؤلف» بسبيل، فبطل ما قلتم. فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون معنى جسم ومعنى قائم بنفسه، وغير قائم بغيره ومعنى أنه حامل للصفات هو معنى أنه شيء، لأنه لو لم يكن معنى

جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره، ومعنى أنه حامل للصفات هو معنى شيء لجاز وجود شيء حامل للصفات ليس بشيء وقائم بنفسه وغير قائم بغيره وليس بجسم، ولو جاز ذلك لجاز وجود جسم ليس بشيء ولا قائم بنفسه ولا حامل للصفات، فلما لم يجز ذلك وجب أن يكون معنى الجسم ما قلناه؟ يقال لهم: لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحيحاً واجباً لوجب أن يكون معنى موجود محدث مؤلف مركب حامل للأعراض معنى أنه شيء، لأنه لو لم يكن ذلك كذلك لجاز وجود شيء ليس بموجود ولا مُحدث ولا مؤلف ولا- مركب ولا- حامل للأعراض ولا قائم بنفسه، ولو جاز ذلك لجاز وجود محدث قائم بنفسه مركب مؤلف حامل للصفات ليس بشيء ولا موجود، فلما لم يجز ذلك ثبت أن معنى شيء غير معنى محدث مؤلف حامل للأعراض، فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه. مسألة: ويقال لهم: ما الدليل على أن صانع العالم جسم؟ فإن قالوا: لأننا لم نجد في الشاهد والمعقول فاعلاً إلا جسمًا فوجب القضاء بذلك على الغائب. قيل لهم: فيجب على موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلفاً محدثاً مصوراً ذا حيز وقبول للأعراض، لأنكم لم تجدوا في الشاهد وتعقلوا فاعلاً إلا كذلك، فإن مروا على ذلك تركوا قولهم وفارقوا التوحيد وإن أبوه نقضوا استدلالهم» [٦]. ولو كان الوجود موجباً للرؤية والتجسم في كل موجود كما تقول المجسمة للزم من ذلك تجسيم الروح ورؤيتها، وهم حينئذ بين أمرين، إما انكار وجود الروح وإما الادعاء بجسميتها، والأول يلزم منه تكذيب القرآن الدال على وجود الروح، والثاني يلزم منه كذبهم لثبوت عدم جسمية الروح. وهذا المثال لا يوضح بطلان فكرة التجسيم فقط، وإنما يوضح تناقض فكرة التجسيم مع جوهر الفكر الديني القائم على أساس وجود عالم ما ورائي أسمى من المادة، وأن عدم جسمية ذلك العالم من جملة لوازم سموه وتقدمه على المادة. إن المجسمة وإن كانوا يمثلون اتجاهًا منقرضاً إلا أن النقاش معهم يهبط الأرضية المناسبة للنقاش مع الاتجاه الثاني الذي فكك بين الرؤية والجسمية فآمن بانتفاء الجسمية من جهة وبإمكان رؤية الله بلا كيفية في الآخرة من جهة ثانية، ولذا سنطلق في مناقشتنا مع الاتجاه الثاني من نقطة نفى جسمية الله سبحانه وتعالى باعتبارها القاعدة المشتركة بين القائلين بالتنزيه من أهل الاتجاهين الثاني والثالث معاً.

أدلة الاتجاه الثاني القائل بالرؤية بلا كيفية

إشاره

وهو الاتجاه المتبني من قبل الأشاعرة والذي أتبعته مذاهب الجمهور، وبيتنى هذا الاتجاه على التفكيك بين الرؤية والتجسيم، وبين الدنيا والآخرة، حيث قالوا بإمكان الرؤية في الآخرة دون الدنيا بلا كيف، وبفهم الكيفية حاولوا التخلص من اشكال التجسيم. وأهمية هذا الاتجاه وما يحضى به من ثقل على صعيد علم الكلام تقتضى منا متابعته بدقة وتأن خطوة خطوة، وهو ما سنقوم به في مرحلتين: ١ - مرحلة مناقشة امكانية التفكيك بين الرؤية والتجسيم باعتباره الدعامة التي قامت نظرية الأشاعرة عليها، فإذا كان هذا التفكيك في حد نفسه ممكناً عقلاً سوف لا يحتاج الأشاعرة في اثبات مدعاهم إلا إلى أدلة نقلية تثبت بالكتاب والسنة. أن هذا الأمر الممكن عقلاً قد أخبر القرآن الكريم عن تحققه في الآخرة، وأما إذا كان هذا التفكيك في حد نفسه غير ممكن، وأن الرؤية تلازم الجسمية لا محالة كما آمن بذلك المجسمة وأهل التنزيه المحض معاً، أصبح الاتجاه الأشعري ملحقاً بأهل التشبيه والتجسيم، أي بالاتجاه الأول، وأصبح الفرق بينهما صورياً لفظياً، ولم يعد للاتجاه الأشعري أصالة، وصارت الاتجاهات في المسألة اثنتين لا ثلاثة، هما الأول والثالث، أي التجسيم المحض والتنزيه المحض، وكل من لا يقول بالتنزيه المحض فهو من المجسمة وإن أنكر وتدزج باللا كيفية، وإذا ما وصل البحث الى هذه النقطة أصبح مستغنياً عن الخوض في أدلة الأشاعرة على رأيهم، لأن حكمهم على المجسمة وتنديدهم الشديد بهم سوف يجرى عليهم أنفسهم باعتبارهم من جملة المجسمة حينئذ. ٢ - مرحلة طرح أدلة الأشعريه على رؤية الله ومناقشتها، وذلك في صورة اثبات امكانية التفكيك بين الرؤية والجسمية في المرحلة السابقة. فالمرحلة الأولى هي مرحلة النقاش مع الاتجاه

الأول في عالم الثبوت، والمرحلة الثانية ناظرة الى عالم الإثبات.

المرحلة ١٠

ونخوض هذه المرحلة عبر طرح السؤال التالي: هل أن الرؤية تلازم الجسمية أم لا؟ يجب الطرفان على هذا السؤال بالإيجاب، وليس بوسع أحد أن ينكر هذا التلازم، فكل ماهو مادي يُرى بالعين، بل أن رؤيته واجبة كلما تحققت شروط الرؤية، بمعنى أن حاسة البصر عندما تكون سالمة والمانع بينها وبين المرئي مفقود من البعد المفرط أو الحجاب أو نحو ذلك، فليس بوسع هذه الحاسة حينئذ أن لا تراه، لأن انعكاس صور الأشياء في حدة العين أمر قهري لا-اختيار للإنسان فيه، وكل ما لا نراه فيما معدوم أو موجود غير مادي، كالفكر والروح، فلا مفر عن الإقرار بالتلازم بين الرؤية والجسمية، ولذا فسرت الرؤية قديماً وحديثاً بنحو ملازم للجسمية وكون المرئي في جهة مقابلة، فقديماً قيل: إن الرؤية تحصل لأجل شعاع يصدر من العين ويقع على المرئي، وقد أبطل العلم الحديث هذا التفسير، وجاء بتفسير جديد يقول: إن الرؤية عبارة عن شعاع ينطلق من الأشياء فيخترق الشبكية ويكون سبباً في تحقق الرؤية، ولازم كلا التفسيرين أن يكون المرئي جسماً واقعاً في جهة مقابلة للعين. والمسألة عند هذه النقطة لا خلاف فيها، إنما يظهر الخلاف بين الطرفين حينما نأتي لمعرفة حقيقة التلازم بين الرؤية والجسمية، هل هو تلازم عرضي طارئ كتلازم الضحك مع الإنسان أم هو تلازم ذاتي يتصل بماهية الرؤية والجسمية، بحيث لا يمكن الانفكاك بينهما كاستحالة انفكاك المعلول عن العلة؟ حيث يؤمن الأشاعرة بأن تلازم الرؤية والجسمية من النوع الأول، وأن انفكاك الرؤية عن الجسمية ووقوعها على وجودات غير مجسمة أمر ممكن، كما هو انفكاك الضحك عن الإنسان أمر ممكن لا-يستلزم مستحيلاً من المستحيلات، وإن كانت العادة قد جرت في العالم الذي نحن فيه على تلازمهما، ويصرح الأشاعرة بأن: «ما لا-يتعلق بها الرؤية، بناءً على جرى العادة بأن الله تعالى لا يخلق فينا رؤيتها، لا بناءً على امتناع ذلك، وما ذكره الخصم مجرد استبعاد» [٧]، فليس هناك قانون عام يحكم بأن ما لا يرى في الدنيا لا يرى في الآخرة أيضاً. ويأتي الأشاعرة بهذا الجواب دفاعاً وإتماماً لدليلهم العقلي على جواز رؤية الله القائل: بأن العلة في رؤية الأشياء هي الوجود، والوجود صفة مشتركة بين الواجب والممكن، فيلزم من ذلك جواز رؤية كل موجود، وقد تحققت هذه الرؤية لبعض الموجودات في الدنيا وانتفت عن موجودات أخرى لم تجر العادة على رؤيتها، فيبقى أمرها على الجواز العقلي، ولعل الله يأذن برؤيتها بنحو من الأنحاء في الآخرة، ومن جملتها رؤية الله سبحانه وتعالى نفسه. ثم يتم الأشاعرة استدلالهم على ذلك بالآيات والأحاديث التي يظهر منها تحقق رؤية الله في الآخرة [٨]. بينما آمن أهل التنزيه المحض باستحالة انفكاك الرؤية عن الجسمية، وأن ما يوجب ادراك الأشياء «من حيث كانت موجودة يوجب ادراكها من حيث كانت متحيزة، لأنه ليس للوجود في هذا الباب من الاختصاص ما ليس للتحيز، وللتحيز من الاختصاص ما ليس للوجود، وبيننا أن القول بأنها تدرك من حيث كانت متحيزة يسلم ويصح، والقول بأنها تدرك من حيث كانت موجودة لا يصح» [٩]، فإن «ما قدمنا ذكره من أن ما يصح أن يراه الرائي يجب أن يراه يبطل هذا القول، وما قدمناه من أن الرائي لا يصح كونه رائياً لمعنى يبطله أيضاً، وما قدمناه الآن من أن الرائي يرى الجوهر واللون لما يختصان به، لا لوجودهما، يبطله أيضاً» [١٠]، و«أن غرض هذا القائل بقوله أن كل موجود يصح أن يرى، اثبات كون القديم تعالى مرئياً، ومتى عول في ذلك على الوجود وسائر ما قدمناه لزمه أن يكون الذي لأجله وجب ذلك فيه حدوثه، لأن عند حدوث المرئي يصح أن يرى وقبل حدوثه يستحيل ذلك فيه، وهذا يبطل القول بأنه تعالى يرى أو يصح كونه محدثاً إن كان مرئياً، فقد صح بهذه الجملة أن الادراك يتعلق بالشيء على ما يختص به من الصفات مما هو عليه في ذاته» [١١]. فالنزاع في المرحلة الأولى يرجع الى تحليل العلاقة بين الرؤية والجسمية، وهل أن الرؤية البصرية مما يستحيل وقوعه على غير الأجسام أم لا؟ النظرية الأشعرية مبنية على الامكان، ونظرية التنزيه المحض مبنية على الاستحالة، ومعرفة الحق في المسألة تقتضي تحليل العلاقة بين الرؤية والمرئي تحليلاً عميقاً نتوصل من خلاله الى ما يمكن أن يكون سبباً للاستحالة أو الامكان. والبحث كل البحث يجب أن ينصب على أهم دليل عقلي ذكره الأشاعرة على نظريتهم وهو قولهم: إن مصحح

الرؤية هو الوجود، وهو أمر مشترك بين الممكن والواجب، فلا بدّ وأن نراهما معاً. وصحة النظريتين معاً منوطه بصحة هذا الدليل وسقمه، وها نحن نورد تقريرين لهذا الدليل؛ أوّلهما لسعد الدين التفتازاني وثانيهما لابن تيمية. فقد كتب التفتازاني يقول: «تمسك المتقدمون من أهل السنّة في إمكان الرؤية بدليل عقلي. تقريره: أنا نرى الجواهر والأعراض بحكم الضرورة كالأجسام والأضواء والألوان والألوان، وباتّفاق الخصوم. وإن زعم البعض منهم في بعض الأعراض أنها أجسام وفي الطول الذي هو جواهر ممتدة أنه عرضه. وردّ بأنه يدرك الطول بمجرد تأليف عدة من الجواهر في سمت، وإن لم يخطر بالبال شيء من الأعراض. وقد يستدلّ على رؤية القبيلين بأنا نميز بالبصر بين نوع ونوع من الأجسام كالشجر والحجر، ونوع من الألوان كالسواد والبياض من غير أن يقوم شيء منها بألة الإبصار. وبالجملة، لما صحت رؤيتهما وصحة الرؤية أمر يتحقق عند الوجوب وينتفي عند العدم، لزم أن يكون لها علّة، لامتناع الترجيح بلا مرجح، وأن يكون تلك العلّة مشتركة بين الجوهر والعرض لما مرّ من امتناع تعليل الواحد بعلتين، وهي إما الوجود وإما الحدوث، إذ لا ثالث يصح للعلية، والحدوث أيضاً غير صالح لأنه بالعدم وهو اعتباري محض أو عن الوجود بعد العدم. ولا مدخل للعدم فتعين الوجود، وهو مما يشترك فيه الواجب، لما مرّ في مبحث الوجود عبارة عن مسبوقة الوجود، فلزم صحة رؤيته وهو المطلوب» [١٢]. وكتب ابن تيمية يقول: «اختلف الناس في ما يجوز رؤيته، فقال بعضهم: المصحح للرؤية أمر لا يكون إلا وجودياً محضاً، فما كان وجوده أكمل كان أحق أن يرى. وقال آخر: بل المصحح لها ما يختصّ بالوجود الناقص الذي هو أولى بالعدم، مثل كون الشيء محدثاً مسبوqاً بالعدم، أو ممكناً يقبل العدم، كان قول من علّل إمكان الرؤية بما يشترك فيه القديم والحادث، والواجب والممكن، أولى من هذا فإن الرؤية وجود محض، وهي إنّما تتعلق بموجود، لا بمعدم، فما كان أكمل وجوداً، بل كان وجوده واجباً، فهو أحقّ بها مما يلازمه العدم، ولهذا يشترط فيها النور الذي هو بالوجود أولى من الظلمة. والنور الأشد كالشمس لم يمتنع رؤيته لذاته، بل لضعف الأبصار فهذا يقتضى أنا نعجز عن رؤية الله مع ضعف أبصارنا، ولهذا لم يطق موسى رؤية الله في الدنيا. لكن لا يمتنع أن تكون رؤيته ممكنة، والله قادر على تقوية أبصارنا لنراه. وإذا قيل: هي مشروطة باللون والجهة ونحو ذلك ممّا يمتنع على الله، قيل له: كل ما لا بدّ منه في الرؤية لا يمتنع في حق الله، فإذا قال القائل: لو رأى للزم كذا، واللازم منتف، كانت إحدى مقدمتيه كاذبة، وهكذا كل ما أخبر به الصادق الذي أخبر بأن المؤمنين يرون ربهم كما يرون الشمس والقمر، كل ما أخبر به وظن الظان أن في العقل ما يناقضه، لا بدّ أن يكون إحدى مقدماته باطلة. فإذا قال: لو رأى لكان متحيزاً، أو جسماً، أو كان في جهة، أو كان ذا لون، وذلك منتف عن الله، قيل له: جميع هذه الألفاظ مجملّة لم يأت شرع ينفي القياس سماها حتى تنفي بالشرع. وإنما ينفيها من ينفيها بالعقل فيستفسر عن مراده، إذ البحث في المعاني المعقولة، لا في مجرد هذه الألفاظ. فقال: ما تريد بأن المرئي لا بدّ أن يكون متحيزاً فإن المتحيز في لغة العرب التي نزل بها القرآن يعني به ما يجوز غيره، كما في قوله تعالى: (أو متحيزاً إلى فئة) [١٣]، فهذا تحيز موجود يحيط به موجود غيره إلى موجودات تحيط به، ويسمى متحيزاً، لأنه تحيز من هؤلاء إلى هؤلاء. والمتكلمون يريدون التحيز ما شغل الحيز والتحيز عندهم تقدير مكان، ليس أمراً موجوداً، فالعالم عندهم متحيز، وليس في حيز وجودي، والمكان عند أكثرهم وجودي. فإذا أريد بالمتحيز ما يكون في حيز وجودي منعت المقدمة الأولى، وهو قوله: كل مرئي متحيز، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس في عالم آخر. وإن قال: بل أريد به لا بدّ أن يكون في حيز، وإن كان عدمياً، قيل له: العدم ليس بشيء، فمن جعله في الحيز العدمي لم يجعله في شيء موجود. ومعلوم أنه ما تمّ موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا كان الخالق باثناً عن المخلوقات كلّها لم يكن في شيء موجود. وإذا قيل: «هو في حيز معدوم» كان حقيقته أنه ليس في شيء. فلم قلت: إن هذا محال؟ وكذلك إذا قال: «يلزم أن يكون جسماً»، ففيه إجمال تقدم التنبيه عليه. وكذلك إذا قال: في جهة، فإن الجهة يراد بها شيء موجود، وشيء معدوم. فإن شرط في المرئي أن يكون في جهة موجودة كان هذا باطلاً برؤية سطح العالم، وإن جعل العدم جهة قيل له: إذا كان باثناً عن العالم ليس معه هناك غيره فليس في جهة وجودية. وإذا سميت ما هنالك «جهة» وقلت: «هو في جهة» على هذا التقدير، منعت انتفاء اللازم، وقيل لك: العقل والسمع يدلان على ثبوت هذا اللازم، لا على انتفائه» [١٤]. ومن يقرأ هذين التقريرين يلمس فيهما فجوة واضحة وعجزاً

بيناً، ففي التقرير الأول نجد التفتازاني يصل الى أن علمه رؤية الجواهر والأعراض هي الوجود، ثم يستنتج من ذلك صحة رؤية الله سبحانه باعتباره من جملة الوجود، وهنا تكمن الفجوة الواضحة والعجز البين، فإنه عمم حكم الوجود الممكن على الوجود الواجب بلا دليل، لوضوح أن مجرد الاشتراك في الوجود بين الممكن والواجب لا يكون دليلاً كافياً لتعميم الحكم بالرؤية، لاحتمال - على الأقل - أن يكون للواجب حكم آخر في هذه المسألة غير حكم الممكن، وحينئذ تبقى فكرة «أن الوجود هو العلم للرؤية» بلا دليل، لعدم ثبوت دليل عليها في واجب الوجود، وخروج هذا المصداق عنها، أو العجز عن إقامة الدليل على شمولها لمصداق من مصاديق الوجود وهو الوجود الواجب يعرضها للترزل، وهذا ما يسلط الضوء على الفكرة الأشعرية الأخرى - التي مرّ ذكرها - القائلة: بأن عدم رؤيتنا لبعض الموجودات لا يعود الى امتناعها عن الرؤية، وإنما يعود الى أن أبصارنا قد كيفت بنحو تبصر بعض الموجودات دون بعض، فإذا ارتفع هذا التكييف وكيفت بنحو آخر أصبح بالامكان أن ترى ما لم تكن تراه أولاً، فإن هذه الفكرة هي الأخرى تبقى دعوى بلا دليل، فبأى دليل نجعل علم عدم رؤية الروح - مثلاً - ضعف البصر لا الامتناع وكون الروح من ماهية أخرى يستحيل عليها الرؤية؟ فكما يحتاج القائل بالامتناع الى دليل يدل عليه، كذلك يحتاج القائل بضعف البصر الى دليل يدل عليه. وقد طرح ابن تيمية في تقريره الفكرتين معاً، دون أن يطرح دليلاً على أيّ منهما، وزاد على كلام التفتازاني بقوله: «إن الرؤية وجود محض وهي إنما تتعلق بوجودها - بمعدها»، وهذا مما لا نقاش فيه، وإنما النقاش في كلامه التالي، حيث أكمل قائلاً: «فما كان أكمل وجوداً، بل كان وجوده واجباً فهو أحق بها مما يلزمه العدم»، فإن النقاش يقع في هذه الملازمة، فبأى دليل يتاح لابن تيمية ان يثبت أن الوجود الأكمل أحق بالرؤية من الوجود الناقص؟ فقد يكون مقتضى الأكمليّة التنزه عن الرؤية لا الوقوع تحتها فضلاً عن أن يكون أحق بها، لما يشوب الرؤية من شوب الجسميّة والتحيّز والوقوع في جهة مقابلة للرائي، وهماهي الروح وجود أكمل من البدن، وهي لا ترى والبدن يرى، وهماهو العقل وجود أكمل من المخ، وهو لا يرى والمخ يرى، فالأكمليّة - طبقاً للشواهد الموجودة - تلازم عدم الرؤية وتحاول التنزه عنها، فبأى دليل نقول: إن الأكمليّة الواجب تجعله أحق بالرؤية من الممكن، ونحن نرى هذه الشواهد العكسيّة؟ وبأى دليل نفسر عدم رؤية الروح والعقل بقصور البصر الحالى عن ادراكهما وأن الله سيمنح الإنسان قدرة بصريّة متطورة يتاح له بفضلها رؤية الروح والعقل والخالق نفسه سبحانه وتعالى؟ فإن هذا بحد ذاته يحتاج الى دليل وبرهان، وهو أشبه بالمصادرة على المطلوب، فإنّ البحث كل البحث في أنّ الحقائق الماورائية بحد نفسها هل تقبل الرؤية أم لا؟ والتفسير بضعف البصر مبنى على أنّها قابلة للرؤية، وهو أول الكلام وأصل البحث الذى اتضح أنّ النظرية الأشعرية لم تثبت دليل بعد، بل هي عاجزة عن اثباته بدليل، فالدليل النقلى لا ينفع فى المقام لاحتياجه الى مرحلة سابقة تثبت أن الرؤية ممكنة بحق الله وغير مستحيله، وهذه المرحلة لا يمكن أن تكون نقلية للزوم الدور من ذلك، فلا بد وأن يكون الدليل عقلياً محضاً، والدليل العقلى لا يمكن اقامته، لأن العقل إنما يحكم بناءً على تحليل علاقة الرؤية بين الرائي والمرئى طبقاً للنظام الكونى القائم فعلاً، والأشاعرة يتحدثون عن نظام كونى آخر ستيح للمؤمنين رؤية واجب الوجود بلا حيّز ولا كيفية ولا جسمية، ويدعون أن التلازم بين الرؤية والجسمية خاصية جرى عليها النظام الكونى القائم، وليس أمراً حتمياً لا ينفك عنه الوجود بحال من الأحوال، حتى فى الآخرة التى ستشهد حلول نظام كونى آخر لا يتسم بهذا التلازم. ولذا يلاحظ الباحث فى طيات أفكارهم أن الجانب العقلى من النظرية الأشعرية فى مسألة الرؤية، لا يقوم على دليل عقلى قائم بنفسه، وإنما يدور بين استبعادات وتقريبات وارسال للدعوى إرسال المسلمات واقامتها مقام الدليل ثم البناء عليها، كقولهم: إن الوجود هو المصحح للرؤية، وإنّ ما لا نراه يعود الى جرى العادة لا الامتناع، وإنّ رؤية الله فى الآخرة سوف لا تستلزم حيّزاً ولا جسمية ولا جهة، وإنّ كل شىء فى الدنيا سوف يكون بخلافه فى الآخرة، وأحياناً يخالفون ادعاءهم بأنهم يتحدثون عن رؤية ستجرى فى عالم آخر، فيحاولون إثبات تلك الرؤية بشواهد من هذا العالم، كقولهم: إن القديم سبحانه لما كان رائيّاً لغيره فيجب كونه مرئياً من نفسه ومن غيره [١٥]. فإن كلامهم هذا مستفاد فى روحه من تلازم الرؤية مع الجسمية، والمفروض أنهم يتحدثون عن رؤية من عالم آخر تنفك فيه الرؤية عن الجسمية ويتساوى فيه الواجب مع الممكن فى امكان الرؤية، فإنهم إما أن يتقيدوا بقوانين الرؤية فى هذا العالم، وإما أن لا يتقيدوا بها كلّها، لأنها قوانين

متلازمة مع بعضها والأخذ ببعضها يستلزم الأخذ بالباقي، مثال ذلك: أنّ الرائي لغيره يكون في عالمنا هذا مرثياً من قبل نفسه وغيره لكونه جسماً، ولأجل التلازم القائم بين الرؤية والجسمية، ولو فرض أن قانون التلازم سوف يرتفع في الآخرة فلا معنى حينئذ للاستدلال على رؤية الله بأن الرائي لغيره لابد وأن يكون مرثياً من قبل نفسه وغيره، لأن قانون التلازم إذا ارتفع فسترتفع معه لوازمه، والاصرار على الاستدلال باللوازم والغاء الأصل سلوك غير علمي يراد به الفرار من الدليل وهو يستبطن الادعاء الخفي بتلازم الرؤية مع الجسمية. إنّ الحديث عن رؤية منفكة عن الجسمية كالحديث عن مربع بلا زوايا. والحديث عن نظام كوني في الآخرة سيشهد هذا الانفكاك ادعاء يحتاج الى اثبات، أو بالأحرى سلوك يقصد به الفرار من الدليل والبرهان. وقبول مثل هذا الادعاء يفتح الباب لكل ادعاء شاذ وغريب بحجة أن النظام الكوني في الآخرة سوف يكون شكلاً آخر. صحيح أنّ النظام الكوني في الآخرة سيأخذ صورة أخرى، لكن بمعنى أن يكون ذلك النظام أكمل وأتم من النظام الفعلي، لا بمعنى أن الأسس والقواعد سوف تكون شيئاً آخر، وأن ماهو مستحيل سوف يكون ممكناً وماهو ممكن سوف يكون مستحيلاً، في النظام الأكمل سوف لا تكون الحرارة منفكة عن النار، وإنما ستكون درجاتها أعلى وأكبر، الأيدي والأرجل في الآخرة هي نفسها التي في الدنيا سوى أنها سوف يطلب منها أن تخبر عن أعمالها فتتلق بذلك وهكذا، كما يخبرنا بذلك القرآن الكريم، بما يفيد أن الأسس الكونية والقوانين الكلية ثابتة في الدنيا والآخرة، سوى أن هذه الأسس والقوانين سوف تأخذ صورة أكمل وأتم في الآخرة. ولولا ذلك لأمكن الادعاء بأن الحرارة - مثلاً - في الآخرة سوف تنفك عن النار بحجة أن التلازم الموجود في الدنيا بينهما هو لأجل جريان العادة بذلك، وأن كل شيء في الآخرة سوف يكون بشكل آخر. إن تعلق النظرية الأشعرية في جانبها العقلي بالتخمينات وخلوها من الأدلة العقلية الكافية يعود الى أنها تدعى شيئاً لا يقبل الإثبات العقلي، وهو الرؤية الخالية من الجسمية، وهذا بحد ذاته يكشف عن صحة نظرية التنزيه المحض القائلة بامتناع انفكاك الرؤية عن الجسمية، كما سنرى تفصيل ذلك فيما بعد. ولعل ذلك هو الذي جعل دعاة النظرية الأشعرية يعتمدون على الأدلة السمعية دون العقلية، كما في نهاية الاقدام للشهرستاني [١٦] والمحصل للفخر الرازي [١٧]، أو يجعلون الأدلة السمعية مقدمة على العقلية، كما في شرح المقاصد للتفتازاني [١٨]، والقليل منهم من اعتمد المسلك العقلي ولم يلجأ الى الأدلة السمعية إلا على سبيل التقريب كسيف الدين الآمدي [١٩] المتوفى سنة (٦٣١ هـ). وعندما يصل الباحث الى أنّ النظرية الأشعرية في الرؤية لا تقبل الإثبات العقلي يصبح في غنى عن أن يخوض في الأدلة السمعية، إذ لا يعقل أن نتحدث نصوص الكتاب والسنة عن أمر غير ممكن ولا يقبل التحقق في عالم الثبوت، وحتى لو فرضنا فيها ما يدل على اثبات الرؤية في الآخرة، فإنّ صيانة القرآن عن اللغو والباطل تقتضي منا اعتبار تلك الأدلة من جملة المتشابه الذي لابد من عدم ابتغائه، عملاً بالآية السابقة من سورة آل عمران التي مرّ ايرادها، ولابد من حمله حينئذ على وجوه من الكناية والمجاز، وسيأتي مزيد المناقشة معهم في بحث أدلة القول باستحالة رؤية الله سبحانه. ولكننا مع ذلك ولغرض إغناء البحث نجد ضرورة التطرق للآيات القرآنية التي استدلت بها الأشاعرة على أنّ الرؤية ستقع في الآخرة، لننظر هل هناك آية قرآنية ذات دلالة حتمية على الرؤية بنحو لا يقبل الحمل على وجه آخر؟

المرحلة ٠٢

استدلّ الأشاعرة على وقوع رؤية الله سبحانه في الآخرة من قبل المؤمنين بالآيات التالية: ١ - قوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة - الى ربها ناظرة) [٢٠]. ٢ - قوله تعالى: (كلا أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) [٢١]. ٣ - قوله تعالى: (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) [٢٢]. ٤ - قوله تعالى: (لهم ما يشاؤون فيها ولدينا مزيد) [٢٣]. ٥ - قوله تعالى: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ - الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) [٢٤]. هذه هي جملة الآيات التي استدلت بها الأشاعرة على أنّ المؤمنين سيرون الله سبحانه وتعالى في الآخرة، وقد كانت معركة للآراء بينهم وبين أهل التنزيه المحض، تجد ذلك مفصلاً في المصادر الكلامية والتفسيرية من الفريقين [٢٥]، خاصة الآية الأولى التي كانت مورداً لنقض وإبرام مترامى الأطراف من الفريقين الى الحد الذي يجعل

الباحث يتساءل: هل أن ألفاظ الآيه غامضة بحيث تسمح بظهور معركة فكرية واسعة حولها؟ وهذا السؤال بالذات جعلنا نبحث عن طريق أوضح وأكثر اختصاراً من الطريق الذي سلكه متكلمو ومفسرو الفريقين، وهو أن حجة الأشاعرة من هذه الآيات تتم فيما لو أنها تدل على وقوع الرؤية دلالة حتمية بنحو لا يحتمل وجهاً آخر ودلالة أخرى، بينما لا يحتاج مخالفوهم في إثبات مطلوبهم الى أكثر من بيان وجه محتمل في هذه الآيات يخالف الرؤية. وسرّ الفرق بينهما أن الأشاعرة يدعون أمراً مخالفاً للمألوف، وهو تحقق الرؤية بلا كيفية، فيحتاجون الى الإثبات القطعي الذي لا يقبل احتمالاً مخالفاً، فإذا جاء مخالفوهم باحتمال معارض كان ذلك كافياً لاسقاط ادعاء الرؤية، وبسقوطه يكون مطلوب أهل التنزيه المحض قد تحقق، وهو انتفاء رؤية الله سبحانه وتعالى. فالأصل هو انتفاء رؤية ما لا جسم ولا كيفية له، والبيّنة على من يدعى خلافه، فإذا أقامها بنحو لا يقبل الشبهة والترديد فهو المطلوب، وإذا أقامها بنحو يقبل الشبهة والترديد فهو كمن لم يقمها، وكأنه أراد الادعاء بالادعاء، وقد قيل: إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وحينما يبطل الاستدلال نعود الى الأصل وهو انتفاء الرؤية. وبهذا الطريق يمكننا أن نختصر النقاش بين الطرفين، فإنّ الأشاعرة مهما تمسكوا بهذه الآيات، فإنهم ليس بوسعهم الادعاء بأنّ هذه الآيات لا تقبل معنى آخر غير الرؤية البصرية، وغاية ما يمكنهم الادعاء به هو أن الرؤية البصرية هي الاحتمال الراجح في هذه الآيات، وهذا بحد ذاته لا يكفي لاثبات الرؤية البصرية ولا يعنى أنّهم قد أقاموا الدليل القرآني عليها لوجود عدّة احتمالات معارضة له. ونحن هنا نعتبرها احتمالات، تنزلاً، وإلا فإنّ أصحابها من أهل التنزيه المحض يرونها هي المعنى الصحيح والمراد المطلوب من تلك الآيات. ففي الآيه الأولى هناك احتمال أن يكون المراد ب(وجوه يومئذ ناضرة - الى ربها ناظرة) انتظار رحمة الله وفضله وثوابه، وهناك شواهد قرآنية ولغوية كثيرة تؤيد أن النظر لا يلزم الرؤية، فقد يقترن بها، وقد يفترق عنها، لأنّ النظر هو مدّ الطرف نحو الشيء رآه أو لم يره، وإذا أصرّ الأشاعرة على التلازم بين النظر والرؤية فإنّ التلازم المدعى لا يدل حتماً على الرؤية البصرية، لاحتمال أن يكون المراد بالرؤية حينئذ الرؤية القلبية التي هي من خواص المؤمنين في الدنيا والآخرة، ومن الممكن أن تكون رؤيتهم القلبية لله سبحانه وتعالى في يوم القيامة أشد وأجلى بحيث تكون من أكبر النعم التي سينعمون بها، وقد أحسن الشيخ محمد مهدي النراقي المتوفى سنة (١٢٠٩ هـ) تصوير وتقرير هذا المعنى في بحث رائع ضمن كتابه جامع السعادات نقطف منه ما يناسب المقام، حيث كتب يقول: «ثم أهل السنّة قالوا: إنّ الرؤية في الآخرة - مع تنزهها عن التخيل والتصوير والتقدير بالشكل والصورة والتحديد بالجهة والمكان - تكون بالعين دون القلب، وهو عندنا باطل. إذ الرؤية بالعين محال في حقّ الله تعالى، سواء كانت في الدنيا أو في الآخرة، فكما لا تجوز رؤية الله سبحانه في الدنيا بالعين والبصر، فكذلك لا تجوز في الآخرة، وكما تجوز رؤيته في الآخرة بالعقل والبصيرة لأهل البصائر - أعنى غاية الانكشاف والوضوح بحيث تتأذى الى المشاهد واللقاء - فكذلك تجوز رؤيته في الدنيا بهذا المعنى، والحجاب بينه وبين خلقه ليس إلّا الجهل وقلة المعرفة دون الجسد، فإنّ العارفين وأولياء الله يشاهدونه في الدنيا في جميع أحوالهم ومنصرفاتهم، وإن كان الحاصل في الآخرة أزيد انكشافاً وأشد انجلاء بحسب زيادة صفاء النفوس وزكائها وتجردها عن العلائق الدنيوية - كما تقدّم مفصلاً - وقد ثبت ذلك من أئمتنا الراشدين العارفين بأسرار النبوة، روى شيخنا الأقدم محمد بن يعقوب الكليني وشيخنا الصدوق محمد بن علي بن بابويه - رحمهما الله تعالى - باسنادهما الصحيح عن الصادق (عليه السلام): أنّه سئل عما يروون من الرؤية، فقال: الشمس جزء من سبعين جزء من نور الكرسي، والكرسي جزء من سبعين جزء من نور العرش، والعرش جزء من سبعين جزء من نور الحجاب، والحجاب جزء من سبعين جزء من نور الستر، فإن كانوا صادقين فليملأوا أعينهم من نور الشمس ليس دونها سحاب. وباسنادهما عن أحمد بن اسحاق قال: كتبت الى أبي الحسن الثالث (عليه السلام) أسأله عن الرؤية وما اختلف فيه الناس، فكتب: لا تجوز الرؤية ما لم يكن بين الرائي والمرئي هواء ينفذه البصر، فإذا انقطع الهواء عن الرائي والمرئي لم تصح الرؤية وكان في ذلك الاشتباه، لأن الرائي متى ساوى المرئي في السبب الموجب بينهما في الرؤية وجب الاشتباه، وكان ذلك التشبيه، لأن الأسباب لا بدّ من اتّصالها بالمسببات. وعن أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: أخبرني عن الله - عزّ وجلّ - هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم! وقد رأوه قبل يوم القيامة، فقلت: متى؟ قال: حين قال لهم: (ألست بربكم، قالوا بلا...) ثم سكت ساعة،

ثم قال: وإن المؤمنين ليرونه في الدنيا قبل يوم القيامة، ألتست تراه في وقتك هذا؟ قال أبو بصير: فقلت له: جعلت فداك! فأحدث بهذا عنك؟ فقال: «لا! فإنك إذا حدثت به فأنكره منكر جاهل بمعنى ما تقوله، ثم قدر أن ذلك تشبيه كفر. وليست الرؤية بالقلب كالرؤية بالعين، تعالى الله عما يصفه المشبهون والملحدون». وسئل أمير المؤمنين (عليه السلام): هل رأيت ربك حين عبدته؟ فقال: ويلك! ما كنت أعبد رباً لم أره. قيل: وكيف رأيت؟ قال: ويلك! لا تدركه العيون في مشاهدة الأبصار، ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان [٢٦].

وقال سيد الشهداء (عليه السلام): كيف يستدل عليك بما هو في وجوده مفتقر إليك، أيكون لغيرك من الظهور ما ليس لك، حتى يكون هو المظهر لك، متى غبت حتى تحتاج الى دليل يدل عليك، ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك، عميت عين لا تراك عليها رقيباً، وخسرت صفقة عبد لم تجعل من حبك نصيباً. وقال (عليه السلام): تعرفت لكل شيء فما جهلك شيء وقال: وأنت الذي تعرفت إليّ في كل شيء، فأريتك ظاهراً في كل شيء، وأنت الظاهر لكل شيء [٢٧]، وأمثال ذلك مما ورد عنهم (عليهم السلام) أكثر من أن تُحصى [٢٨]. وهكذا فحتى لو نجحت محاولات الأشاعرة لاثبات الرؤية بآية أو بأخرى عبر استشهادات لغوية معينة، فسيبقى عليهم اثبات أن الرؤية المقصودة في الآية رؤية بصرية لا قلبية، وهذا ما لا سبيل عندهم إليه. أما أهل التنزيه المحض فلا يحتاجون الى اثبات الرؤية القلبية، لأن الرؤية البصرية أثبتوا استحالتها بالعقل، والمسألة عندهم عقلية لا سمعية. فإذا جاء القرآن الكريم بآيات تفيد الرؤية، وباب الرؤية البصرية مسدود انحصرت تفسيرها عندهم بالرؤية القلبية، حيث لا مانع عقلي ولا نقلي منها، بينما يحتاج الأشاعرة الى مرحلتين من الاثبات، مرحلة اثبات دلالة الآية على الرؤية، ومرحلة اثبات أن الرؤية التي تقصدها الآية رؤية بصرية لا قلبية، وقد اتضح عجزهم عن كلتا المرحلتين، وغالباً ما تنكئ مناقشات أهل التنزيه للأشاعرة حول دلالة الآيات التي يعتمدون عليها في اثبات الرؤية على المرحلة الأولى، ببيان عدم ثبوت الدلالة على الرؤية كما هو واضح من مراجعة المصادر الكلامية والتفسيرية، وقد اتضح أنه حتى لو ثبتت الرؤية فإن ذلك لوحده لا يكفي لاثبات مطلوبهم، بل سيحتاجون الى إثبات أن الرؤية التي ستحصل في الآخرة هي رؤية بصرية لا قلبية، وهو أمر متعذر عليهم، لأن كل الآيات التي ادعى دلالتها على الرؤية خالية من الإشارة الى البصر، ومع فقدان هذه الإشارة كيف يتاح لهم اثبات الرؤية البصرية ونفي الرؤية القلبية. ومجموع البحث في المرحلتين يفيد اجتماع العجز العقلي مع السمعى عن اثبات رؤية الله يوم القيامة رؤية بصرية، ومن هنا نجد أن المعتزلة والإمامية يعتبرون التنزيه منحصرأ بهم، ولا يؤمنون بما يدعيه الأشاعرة من التنزيه، إذ لا يكفي في التنزيه نفي الجسمية عن الله نفياً لفظياً، ولا بد من الالتزام باللوازم العقلية المترتبة عليه، فإذا نفى شخص الجسمية ولم ينف لوازمها كان في الحقيقة من جملة المجسمة، وإن أنكرهم واشتد في الإنكار عليهم، وكان صادقاً في قلبه في ذلك الإنكار، لكنه في الحقيقة يبقى منهم، لأن مسألة رؤية الله تحتل إما التجسيم وإما التنزيه ولا تحتل أمراً ثالثاً يتوسط بينهما، والواقع لا يتقبل هذا الأمر المتوسط، ولذا آمن المجسمة برؤية الله، لأنه عندهم جسم من الأجسام، وهم يعتقدون أن الله لو لم يكن جسماً لم تصح رؤيته، وقد جعلوا الآيات التي تفيد رؤيته - عندهم - من جملة الدلائل على جسميته. وفي المقابل عدّ أهل التنزيه الأشاعرة ومن الاله من جملة المجسمة، ولذا قد يقع الباحث في متاهة حينما يطالع كتب أهل التنزيه فيجد فيها اتهامات متوالية لرؤوس الأشاعرة بالتجسيم، ثم يطالع كتب الأشاعرة فيجدها تنادى بالتنزيه وشجب التجسيم، والسّر هو ما ذكرناه، ويشتد الاتهام بالتجسيم على من أّلف كتاباً في اثبات صفات الله ورؤيته في يوم القيامة بنحو من التفصيل بحيث يجرى الحديث فيها عن طول الله وعرضه ولحيته ووجهه ويده... الخ. تعالى عن ذلك علواً كبيراً ككتاب السنّة للخلال، وكتاب السنّة المنسوب لعبدالله بن أحمد بن حنبل، وكتاب الابانة لابن بطه، وكتب عثمان بن سعيد الدارمي، وابطال التأويل لأبي يعلى والايمن لابن منده، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، والتوحيد لابن خزيمة، وبعض كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية، وكتاب العلو للذهبي، والاستقامة لخشيش بن أصرم.

ما مرّ كان بياناً لحكم المسألة في ضوء العقل والكتاب العزيز، ونحن إذا عدنا الى التاريخ وجدنا القول بالتنزيه هو الجارى بين مسلمي صدر الإسلام، وهو المعتقد الذي عليه صحابة الرسول (صلى الله عليه وآله)، ويكفي أن نلقى نظرة عابرة على كلمات أمير المؤمنين (عليه السلام) الواردة في نهج البلاغة لنلمس وبوضوح ما كان لدى الإمام من توحيد صاف رائق يرفض كل شائبة من شوائب التشبيه والتجسيم، فنجده (عليه السلام) يقول: «الحمد لله الذي بطن خفيات الأمور، ودلّت عليه اعلام الظهور، وامتنع على عين البصر.. تعالى الله عما يقول المشبهون به والجاحدون له علواً كبيراً» [٢٩]، ويقول (عليه السلام) أيضاً: «ولا تحيط به الأبصار والقلوب» [٣٠]. وسأله أحدهم يوماً أن يصف له الله سبحانه كأنه يراه فغضب (عليه السلام) لذلك، ونطق بكلام طويل في ذلك سمي بخطبة الأشباح كان منها قوله (عليه السلام): «وأشهد أنّ من شبهك بتباين أعضاء خلقك، وتلاحم حقائق مفاصلهم المحتجبة لتدبير حكمتك، لم يعقد غيب ضميره على معرفتك، ولم يباشر قلبه اليقين بأنّه لا ندّ لك وكأنّه لم يسمع تبرأ التابعين من المتبوعين إذ يقولون: (تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين)، كذب العادلون بك إذ شبهوك بأصنامهم ونحلوك حلية المخلوقين بأوهامهم وجزؤوك تجزئة المجسمات بخواطرهم.. وأشهد أنّ من ساواك بشيء من خلقك فقد عدل بك.. وأنتك أنت الله الذي لم تتناهى في العقول فتكون في مهبط فكرها مكيفاً ولا في روياها فخرها فتكون محدوداً مصرفاً» [٣١]. وقال (عليه السلام) في خطبة أخرى: «الحمد لله الذي لا تدركه الشواهد ولا تحويه المشاهد ولا تراه النواظر.. وتشهد له المرائي لا بمحاضرة، لم تحط به الأوهام..» [٣٢] وقال (عليه السلام) في خطبة أخرى: «ما وحّده من كيفه، ولا حقيقته أصاب من مثله ولا إياه عنى من شبهه ولا صمده من أشار إليه وتوهمه» [٣٣]. وقال (عليه السلام) فيها أيضاً: «... وبها امتنع عن نظر العيون» [٣٤]، وله من أمثال ذلك الكثير الكثير ممّا هو مذكور في مواضع أخرى من نهج البلاغة أو في الأدعية الواردة عنه (عليه السلام). وأورد المجلسي في بحار الأنوار عن ابن عباس أنّه حضر مجلس عمر بن الخطاب يوماً وعنده كعب الأخبار، إذ قال: يا كعب احفظ أنت للتوارة؟ قال كعب: أنّي لأحفظ منها كثيراً. فقال رجل من جنبه المجلس: يا أمير المؤمنين سلّه أين كان الله جلّ ثناؤه قبل أن يخلق عرشه، ومم خلق الماء الذي جعل عليه عرشه. فقال عمر: يا كعب هل عندك من هذا علم؟ فقال كعب: نعم يا أمير المؤمنين نجد في الأصل الحكيم أن الله تبارك وتعالى كان قديماً قبل خلق العرش وكان على صخرة بيت المقدس في الهواء، فلما أراد أن يخلق عرشه تفل تفلّة كانت منها البحار الغامرة واللجج الدائرة، فهناك خلق عرشه من بعض الصخرة التي كانت تحته، وآخرها ما بقي منها لمسجد قدسه! قال ابن عباس: وكان على بن أبي طالب (عليه السلام) حاضراً فعظم على ربّه وقام على قدميه ونفض ثيابه فأقسم عليه عمر لما عاد الى مجلسه ففعله. قال عمر: غص عليها يا غواص، ما تقول يا أبا الحسن فما علمتك إلا مفرجاً للغم، فالتفت على (عليه السلام) الى كعب فقال: غلط أصحابك وحرفوا كتب الله وفتحوا الفرية عليه! يا كعب ويحك! إن الصخرة التي زعمت لا- تحوى جلاله ولا- تسع عظمته، والهواء الذي ذكرت لا يحوز أقطاره، ولو كانت الصخرة والهواء قديمين معه لكان لهما قدمته، وعزّ الله وجلّ أن يقال له مكان يومئذ إليه، والله ليس كما يقول الملحدون ولا كما يظن الجاهلون، ولكن كان ولا مكان بحيث لا تبلغه الأذهان، وقولي (كان) عجز عن كونه، وهو مما علم من البيان، يقول الله عز وجل: (خلق الإنسان علمه البيان) فقولي له (كان) ما علمني من البيان لأنطق بحججه وعظمته، وكان ولم يزل ربنا مقتدراً على ما يشاء محيطاً بكل الأشياء، ثم كوّن ما أراد بلا فكرة حادثه له أصاب، ولا شبهة دخلت عليه فيما أراد، وإنه عزّ وجلّ خلق نوراً ابتدعه من غير شيء، ثم خلق منه ظلمة، وكان قديراً أن يخلق الظلمة لا من شيء كما خلق النور من غير شيء، ثم خلق من الظلمة نوراً وخلق من النور ياقوته غلظها كغلظ سبع سموات وسبع أرضين، ثم زجر الياقوته فماعت لهيبته فصارت ماءً مرتعداً ولا يزال مرتعداً الى يوم القيامة، ثم خلق عرشه من نوره وجعله على الماء، وللعرش عشرة آلاف لسان يسبح الله كل لسان منها بعشرة آلاف لغة ليس فيها لغة تشبه الأخرى، وكان العرش على الماء من دونه حجب الضباب، وذلك قوله: (وكان عرشه على الماء ليلوكم). يا كعب ويحك، إن من كانت البحار تفلته على قولك، كان أعظم من أن تحويه صخرة بيت المقدس أو يحويه الهواء الذي أشرت إليه أنه حل فيه، فضحك عمر بن الخطاب وقال: هذا هو الأمر وهكذا يكون العلم لا كعلمك يا كعب، لا عشت الى زمان لا أرى فيه أبا حسن [٣٥]. وأورد

البخارى فى صحيحه عن عامر عن مسروق: «قال قلت لعائشة: يا أُمَّتاه هل رأى محمد (صلى الله عليه وآله) ربه؟ فقالت: لقد قفَّ شعري ممّا قلت! أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب؟ من حدثك أنّ محمداً (صلى الله عليه وآله) رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: (لا تدرکه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير)، (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحياً أو من وراء حجاب)، ومن حدثك أنّه يعلم ما فى غد فقد كذب ثم قرأت: (وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً) ومن حدثك أنّه كتم فقد كذب ثم قرأت: (يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك... الآية) ولكنه رأى جبرئيل فى صورته مرتين» [٣٦]. وورد فى فردوس الأخبار عن ابن عباس رويّه عن النبي (صلى الله عليه وآله) يحكم فيها بشرك من شبّه الله بغيره [٣٧]، وهو ما يوضّح موقف ابن عباس من مثل هذه القضية. ويروى الثعالبي فى كتابه الجواهر الحسان: أنّ عائشة وجمهور الصحابة كانوا يفسّرون قوله تعالى: (ولقد رآه نزله أُخري) (بارجاع ضمير رآه الى جبرئيل (عليه السلام) [٣٨] تنزيهاً لله عن الرؤية. وورد أنّ عائشة لما سمعت قائلاً يقول: إنّ محمداً رأى ربه، قالت: لقد قفَّ شعري ممّا قلت، ثلاثاً، من زعم أنّ محمداً رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله تعالى [٣٩]. ولقد ردّ الشيخ سلامة القضاعى الشافعى المتوفى سنة (١٣٧٩هـ) على من ادّعى أنّ السلف كانوا على القول بالرؤية فى يوم القيامة، فكتب يقول: «إذا سمعت فى بعض عبارات بعض السلف، إنّما تؤمن بأنّ له وجهاً لا كالوجوه، ويداً لا كالأيدى، فلا تظنّ أنّهم أرادوا أنّ ذاته العلية منقسمة الى أجزاء وأبعاض فجزء منها يد وجزء منها وجه، غير أنّه لا يشابه الأيدى والوجوه التى للخلق. حاشاهم من ذلك وما هذا إلاّ التشبيه بعينه، وإنّما أرادوا بذلك أنّ لفظ الوجه واليد قد استعمل فى معنى من المعانى وصفة من الصفات التى تليق بالذات العلية كالعظمة والقدرة، غير أنّهم يتورعون عن تعيين تلك الصفة تهيّياً من التهجم على ذلك المقام الأقدس، وانتهاز المجسّم والمشبّه مثل هذه العبارة فغفروا بها العوام وخذعوا بها الأعمار من الناس وحملوها على الأجزاء فوقعوا فى حقيقة التجسيم والتشبيه وتبرأوا من اسمه، وليس يخفى نقدهم المزيّف على صيارفه العلماء وجهابذة الحكماء» [٤٠]. وهذا ما يحفّزنا الى البحث عن العوامل التى أدّت الى ظهور فكرة الرؤية فى المجتمع الإسلامى، ولا بدّ من التسليم أولاً بأنّ النفس البشرية تميل بطبعها الى المادة والمظاهر المادية ولا تتقبل الحقائق التجريدية إلاّ بمعاناة وارغام عقلى عبر البرهان والدليل، وقد يدعوا نزوعها الحسي الى أن تلبس الحقائق التجريدية لباساً مادياً، وهذا هو المنشأ النفسى لظهور عبادة الأصنام فى التاريخ، ولظهور بعض المظاهر الصنمية فى بعض الأديان، كفكرة الأقاليم الثلاثة والادّعاء بكون المسيح (عليه السلام) ابناً لله. فإنها فى مدلولها النفسى تعنى استئزال الإله عن عرش التجريد الى حضيض التجسيم، ولذا فإنّ ظهور فكرة التجسيم ورؤية الله تاتى فى مدلولها النفسى امتداداً لهذا السياق. وفى المقابل يأتى التركيز الشديد على التنزيه ورفض التجسيم بكلّ صورته وأشكاله ودرجاته محاولة للدفاع عن التوحيد الخالص النقى الرائق من كل شوائب المادة وأدرانها. إلاّ أنّ الزاوية النفسية لا تعيننا فى بحثنا هذا، ولا تدخل بالتالى فى نطاق بحثنا عن العوامل التى أدّت الى ظهور فكرة الرؤية فى المجتمع الإسلامى، لأنّ الماهية الكلامية لبحثنا هذا تجعلنا نشد العوامل المباشرة التى جعلت طائفة من علماء المسلمين يعتقدون بمثل هذه الفكرة ووفرت بين أيديهم الأدوات الاستدلالية اللازمة لها. ونأتى عن العامل غير المباشر الذى يمثل مناخاً نفسياً عاماً موجوداً لدى عامة البشر. وفى هذا السياق نستطيع أن نرجع ظهور فكرة الرؤية الى عاملين أساسيين هما: ١ - دور أهل الكتاب السلبى فى صدر الإسلام. ٢ - اتباع منهج الحشوية فى تغليب ظواهر الألفاظ على مضامينها، واعتماد التفسير الحرفى أو السطحى الجاف للنصوص الدينية. أما العامل الأوّل فيشهد له كلام الشهرستانى فى الملل والنحل بأنّ أكثر أخبار التجسيم كاذبة مقتبسة من اليهود [٤١]. لقد ظهر الإسلام فى بيئة تتألف من مشرك يجسّد إلهه فى صنم، وآخر كتابى تمتلئ ثقافته الدينية بالتجسيم، فكافحهما معاً، وأكّده على توحيد خالص لا تشوبه أقل شائبة من شوائب المادية. ومن مفارقات التاريخ أن يقرّر صحابة النبي (صلى الله عليه وآله) بعد وفاته مباشرة منع التحديث بحديث النبي من جهة، وفسح المجال أمام كبار اليهود ممّن دخلوا فى الإسلام توّاً أن يحدّثوا بما عندهم من تراث اسرائيلى غارق فى التجسيم والتشبيه من جهة أخرى. مثل كعب الأخبار ومن بعده وهب ابن منبه حتى لقد كانت لكعب مكانة غريبة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) فى حياة المسلمين بحيث كتب عنه الذهبي يقول فى ترجمته: العلامه الحبر الذى كان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبي، وقدم المدينة من

اليمن في أيام عمر، وجالس أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله)، فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية ويحفظ عجائب... حدث عنه أبو هريرة ومعاوية وابن عباس، وذلك من قبيل رواية الصحابي عن تابعي، وهو نادر عزيز، وحدث عنه أيضاً أسلم مولى عمر وتبع الحميري ابن امرأة كعب، وروى عنه عدة من التابعين كعطاء بن يسار وغيره مرسلًا، وقع له رواية في سنن أبي داود والترمذي والنسائي [٤٢]، وعرفه في موضع آخر بأنه من أوعية العلم [٤٣]. وهو الذي أشاع في المسلمين فكرة: أن الله تعالى قسم كلامه ورؤيته بين موسى ومحمد (صلى الله عليه وآله) [٤٤]، وأسس بذلك فكرة الرؤية لديهم، ويبدو من المؤشرات التاريخية التي مر ذكر بعضها، والأخبار التي يبدو منها اعتراض عائشة، وابن عباس على فكرة الرؤية، أن هذه الفكرة كانت في دور الارهاص، وأن المجتمع الإسلامي قد صدم بها وجهد في ردّها، وأن احتضان الخليفين الثاني والثالث لكعب الأخبار يعد أكبر عامل في ظهورها. وسرعان ما انتقل كعب من المدينة إلى الشام واتخذ من دمشق قاعدة لنشر أفكار التشبيه والتجسيم والرؤية بحماية رسمية من معاوية، حتى أصبحت هذه الأفكار من جملة الخصائص التاريخية للشام، ولذا نجد الشيخ الصدوق يروي في كتابه التوحيد بسنده عن جابر بن يزيد الجعفي عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال: «يا جابر ما أعظم فريه أهل الشام على الله عز وجل، يزعمون أن الله تبارك وتعالى حيث صعد إلى السماء وضع قدمه على صخرة بيت المقدس، ولقد وضع عبد من عباد الله قدمه على حجر فأمرنا الله تبارك وتعالى أن نتخذة مصلى، يا جابر إن الله تبارك وتعالى لا نظير له ولا شبيهه، تعالى عن صفة الواصفين، وجلّ عن أوهام المتوهمين، واحتجب عن أعين الناظرين، لا يزول مع الزائلين، ولا يأفل مع الآفلين، ليس كمثل شيء وهو السميع العليم» [٤٥]. ومن هنا كانت الأحاديث النبوية التي يوردها أهل السنة لاثبات رؤية الله يدور أمرها بين الوضع والدس، وبين ضعف الاسناد، وبين كونها أخبار آحاد لا يحتج بها في باب العقائد [٤٦]. وأما العامل الثاني فهو متأخر زمناً عن العامل الأول، وذلك لأن عصر التدوين وظهور العلوم الشرعية وتبلور النظريات الدينية ضمن صياغات نظرية معينة، قد برز في أواخر القرن الهجري الأول، أي في عصر التابعين فما بعد. وبحلول هذا العصر ظهرت اتجاهات متعددة، منها اتجاه أهل الحديث الذي أطلق عليه لقب الحشوية لما عرف به من القشرية الجافة التي تؤثر ظواهر الألفاظ على مضامينها، وقد كان ظهوره بمثابة ردّة فعل شديدة تجاه مدرسة الرأي التي برزت في الكوفة على يد أبي حنيفة وآخرين، ومن هنا كان للتجسيم والتشبيه والقول بالرؤية من أبرز خصائص مدرسة الحديث، لأن أصحاب هذه المدرسة رأوا نصوصاً دينية ظاهرة في التجسيم واثبات الرؤية، فقالوا بالتجسيم والرؤية، ثم رأوا نصوصاً دينية أخرى تنفي الكيفية عن الله سبحانه فثبتوا على قولهم الأول وأضافوا إليه نفي الجهة والكيفية، فكانهم بذلك يحاولون الجمع بين الظواهر القرآنية المختلفة بهذه الطريقة ولذا تراهم يؤكدون بأننا نؤمن بأعضاء الله لا كالتى نعرفها، فالأمر عندهم يدور بين محذورين تشبيه الله وتجسيمه من جهة، ومخالفة الظواهر القرآنية من جهة أخرى، فرأوا الطريق الوسط بين المحذورين هو الأخذ بكل تلك الظواهر مع نفي الكيفية عنها، وبمرور الزمن أصبح هذا هو الرأي المعتمد في مدرسة أهل السنة والجماعة. قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر. ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلىنا التسليم. وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي، قال: كنا والتابعون متوافرون نقول إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته. وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى: (ثم استوى على العرش)؟ فقال: هو كما وصف نفسه. وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال: كنا عند مالك فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى؟ فأطرق مالك فأخذته الرخصاء ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال: كيف، و«كيف» عنه مرفوع، وما أراكَ إلا صاحب بدعة أخرجه، ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة لكن قال فيه: والإقرار به واجب، والسؤال عنه بدعة. وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحددون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف،

قال أبو داود: وهو قولنا، قال البيهقي: على هذا مضى أكابرنا، وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق الى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسّر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي (صلى الله عليه وآله) وأصحابه وفارق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء، ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة، فقالوا: أمرّوها كما جاءت بلا كيف. وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجّة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجّة فأنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر، فنثبت هذه الصفات ونفى عنه التشبيه كما نفى عن نفسه، فقال: (ليس كمثل شيء). وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتنسيبه تلاوته والسكوت عنه» ومن طريق أبي بكر الضبعي قال: مذهب أهل السنّة في قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) قال: بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل. وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات، وقال في باب فضل الصدقة: قد ثبتت هذه الروايات فتؤمن بها ولا تتوهم ولا يقال كيف، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمرّوها بلا كيف. وهذا قول أهل العلم من أهل السنّة والجماعة. وأما الجهمية فأنكروها وقالوا هذا تشبيه، وقال اسحق ابن راهويه: إنّما يكون التشبيه لو قيل: يد كيد وسمع كسمع، وقال في تفسير المائدة: قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك، وقال ابن عبد البر: أهل السنّة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنّة، ولم يكتفوا شيئاً منها. وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقرّ بها فهو مشبه فسماهم من أقرّ بها معطلة، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف الى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا وتفويض معانيها الى الله تعالى، والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأئمة للدليل القاطع على أن إجماع الأئمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع. وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة» [٤٧]. وقال أيضاً: «قال البيهقي: صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول، وعروج الملائكة هو الى منازلهم في السماء، وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله: «الى الله» فهو على ما تقدم عن السلف في التفويض، وعن الأئمة بعدهم في التأويل، وقال ابن بطال: غرض البخاري في هذا الباب الرد على الجهمية المجسّمة في تعلقها بهذه الظواهر، وقد تقرر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج الى مكان يستقر فيه، فقد كان ولا مكان، وإنّما أضاف المعارج إليه إضافة تشرية، ومعنى الارتفاع إليه اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان» [٤٨]. ثم قال: «قال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول، فإن العادة قد جرت من ذوى الأدب بأن تصان اليمين عن مسّ الأشياء الدنيئة، وإنّما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف الى الله تعالى من صفة اليدين شمال، لأن الشمال لمحل النقص في الضعف، وقد روى «كلتا يديه يمين» وليس اليد عندنا الجارحة إنّما هي صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكفيها وهذا مذهب أهل السنّة والجماعة» [٤٩]. ومما لاشك فيه أن الجمع بين ظواهر الألفاظ المختلفة أمر عقلاني صحيح متبع عند كل العقلاء في تعاملهم مع مثل هذه الحالات، ولكن هناك جمع معقول وهناك جمع غير معقول، وعرف العقلاء يؤيد الجمع الذي يتقبله العقل ولا- يرد عليه اشكال عقلي، وهناك جمع لا- يتقبله العقلاء يحكم عليه العقل بإشكال معين، وهناك جمع يحكم العقل بامتناعه، وما نحن فيه من هذا النوع الثالث، فإنّ الجمع بين الجسمية ورؤية الله من جهة، ونفى الكيفية والتشبيه عنه من جهة أخرى أمر مستحيل ممتنع في نفسه كما تقدّم، فهو ساقط عن الاعتبار، والجمع العقلاني الصحيح هو نفى الجسمية، ونفى الكيفية من جهة،

وإثبات الرؤية القلبية التي لا تستلزم تشبيهاً ولا تجسيمياً ولا كيفية من جهة أخرى، وهذا أولى بالاعتبار من ذاك، وما أخذه على هذا الجمع بأنه تأويل يخالف الظواهر القرآنية يجرى بنفسه على ذاك أيضاً، فكما أن تفسير الرؤية بالرؤية القلبية، تأويل وخروج عن ظواهر القرآن، كذلك القول بالرؤية البصرية تأويل وخروج عن الظواهر القرآنية الدالة على نفيها. ذلك أن مبدأ الجمع بين ظواهر الألفاظ المختلفة يقوم أساساً على حتمية تأويل بعضها. فمن لم يؤول: (وجوه يومئذ ناضرة - إلى ربها ناظرة) بالرؤية القلبية ونحوها، لابد وأن يقع في تأويل: (لا تدركه الأبصار) بأن الله سوف يرى ببصر غير هذا البصر. فلماذا نتخب التأويل المستحيل الذي لا يقبله العقل، ونترك التأويل المعقول الموافق للكتاب والسنة؟ هذا هو معنى الجمود على ظواهر الألفاظ والاتجاه القسري الجاف في تفسير النصوص، على أن الإسلام لم يمنعنا من التأويل، وإنما منع التأويل الكيفي الذي يكون من غير أهله ويعتمد على الرأي والقياس، ولم يمنع التأويل الذي يكون من أهله وطبقاً لموازين صحيحة. كما مرّ ذلك في صدر البحث، ومهما أصرّ أهل الحديث على التمسك بالظواهر اللفظية، فإنّ أحداً منهم لا يستطيع الادعاء بأنه يستطيع أن يتجنب التأويل في كل مسائل الإسلام من أولها إلى آخرها، فإنّ التأويل ممّا لا مفرّ منه في كثير من الظواهر القرآنية.

خلاصة البحث

إنّ القول برؤية الله في يوم القيامة رؤية بصرية أمر لا يصح الاعتقاد به عقلاً ولا شرعاً، لأنه يستلزم التجسيم والتشبيه، وأنّ إضافة نفي الكيفية أمر صوري لا يحل أصل الاشكال المذكور، وأنّ ما دلّ على رؤية الله يمكننا تفسيره بالرؤية القلبية التي لا يلزم منها إشكال عقلي ولا شرعي، بل هي متطابقة مع مسألة الإيمان، وأنّ فكرة الرؤية والتشبيه دُست من قبل اليهود في الفكر الإسلامي، وقد ساعد عليها ظهور اتجاه فكري يتشبث بالظواهر اللفظية ولا يتدبّر في المضامين الفكرية لها.

باورقي

- [١] مقالات الإسلاميين: ٢١٣ - ٢١٧ ط المانيا.
- [٢] مفاتيح الجنان: ٢٧١، نقلاً عن اقبال الأعمال لابن طاووس.
- [٣] شرح الأسماء الحسنى، ملا هادي سبزواري: ١/١٨٩.
- [٤] آل عمران: ٧.
- [٥] شرح الأصول الخمسة: ٢٣٣، ط القاهرة.
- [٦] تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: ٢٢٠ - ٢٢٥ ط مؤسسة الكتب الثقافية.
- [٧] شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني: ٤/١٩١ ط عالم الكتب.
- [٨] شرح المقاصد: ١٨٩ - ١٩٢ بتصرف بياني منا.
- [٩] المغنى، عبد الجبار المعتزلي: ٤/٨٤.]
- [١٠] المصدر السابق: ٨٥.
- [١١] المغنى، عبد الجبار المعتزلي: ٨٨ / ٤.
- [١٢] شرح المقاصد: ٤/١٨٩ ط عالم الكتب.
- [١٣] الأنفال: ٦.
- [١٤] الردّ على المنطقيين: ٢٣٨ - ٢٤٠ ط بيروت.
- [١٥] شرح الأصول الخمسة: ٢٧٢ - ٢٧٣، انظر كذلك المغنى في أبواب التوحيد والعدل: ٤/١٧٦ - ١٧٨.

- [١٦] بحوث في الملل والنحل، جعفر السبحاني: ٢/١٩٤ نقلاً عن نهاية الاقدام: ٣٦٩.
- [١٧] تلخيص المحصل، نصير الدين الطوسي: ٣١٩ ط بيروت.
- [١٨] شرح المقاصد: ٤/١٨١.
- [١٩] بحوث في الملل والنحل: ٢/١٩٤، نقلاً عن غايه المرام في علم الكلام: ١٧٤.
- [٢٠] القيامة: ٢٢ - ٢٣.
- [٢١] المطففين: ١٥.
- [٢٢] يونس: ٢٦.
- [٢٣] سورة ق: ٣٥.
- [٢٤] البقرة: ٤٥ - ٤٦.
- [٢٥] مثل: تفسير الفخر الرازي، وشرح المقاصد للفتازاني، وشرح المواقيف، وشرح الأصول الخمسة، والمغنى في أبواب العدل والتوحيد وغيرها.
- [٢٦] أصول الكافي: ج ١، باب ابطال الرؤية، الوافي: ١/٦٩٩ باب ابطال الرؤية.
- [٢٧] مفاتيح الجنان: ٢٧٢ - ٢٧٤ دعاء عرفه.
- [٢٨] جامع السعادات: ٣/١٦٦ - ١٦٨.
- [٢٩] نهج البلاغه: خطبة رقم ٤٨، الطبعة المزدانة بشرح الشيخ محمد عبده.
- [٣٠] المصدر السابق: خطبة رقم ٨١.
- [٣١] نهج البلاغه: خطبة رقم ٨٧.
- [٣٢] المصدر السابق: الخطبة ١٧٨.
- [٣٣] المصدر السابق: الخطبة رقم ١٧٩.
- [٣٤] المصدر السابق.
- [٣٥] بحار الأنوار: ٤٤/١٩٤.
- [٣٦] صحيح البخاري: ٦ / ٥٠، مسند أحمد: ٦/٤٩.
- [٣٧] فردوس الأخبار، الديلمي: ٤/٢٠٦ ط دار الكتاب العربي.
- [٣٨] الجواهر الحسان: ٣/٢٥٣.
- [٣٩] شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار: ٢٦٨ ط القاهرة.
- [٤٠] بحوث في الملل والنحل: ٤/١٢٠ - ١٢١، نقلاً عن فرقان القرآن: ٨٠ للقضاعي.
- [٤١] الملل والنحل: ١/١٤١ ط دار المعرفة.
- [٤٢] سير أعلام النبلاء: ٣/٤٨٩.
- [٤٣] تذكرة الحفاظ: ١/٥٢.
- [٤٤] شرح نهج البلاغه: ٣/٢٣٧.
- [٤٥] التوحيد: ١٧٩، انظر كذلك تفسير العياشي: ١/٥٩، والبحار: ١٠٢ / ٢٧٠.
- [٤٦] انظر التفصيل في ذلك في كتاب كلمة حول الرؤية لسماحة السيد عبد الحسين شرف الدين: ٦١ - ٦٦، وكتاب بحوث في الملل والنحل لسماحة الشيخ جعفر السبحاني: ٢/٢٢٢ - ٢٢٦، وكتاب دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه لابن الجوزي.

[٤٧] فتح الباري: ١٣/٤٠٦ - ط دار المعرفة.

[٤٨] فتح الباري: ١٣ / ٤١٦.

[٤٩] فتح الباري: ١٣/٤١٧.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحدًا من جهايدة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحه صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم. مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبَاب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في أكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة
 ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة
 المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و مُفتق " وفائى / " بنايه " القائمية "
 تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)
 رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المترايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله اعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

